



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثالثة والثلاثون

الرباط، المملكة المغربية، 26-28 مارس / آذار و18-20 أبريل/نيسان 2024

تمويل النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود والتحول الريفي الشامل: تعزيز الاستثمارات
من القطاعين العام والخاص

الموجز

تعرف المناطق الريفية والنظم الزراعية والغذائية تحولا في أفريقيا، بفعل تأثير عدد من الاتجاهات الكبرى. ولضمان أن تتسم عمليات التحول هذه بالكفاءة والشمول والقدرة على الصمود والاستدامة، يلزم توفير استثمارات محددة الأهداف من القطاعين العام والخاص.

غير أن هناك فجوة تمويلية هائلة تقيد وتحد من بلوغ مستويات الاستثمارات اللازمة لعملية التحول المنشودة. وهذا يستدعي استخدام أدوات تمويل مبتكرة، بما في ذلك استخدام موارد القطاع العام المحدودة لزيادة مستويات استثمارات القطاع الخاص.

وبالنظر إلى المستويات الحالية لضائقة الديون وما يصاحب ذلك من تضيق الحيز المالي في معظم البلدان الأفريقية، هناك حاجة إلى أدوات للحصول على تمويل تحفيزي ومختلط وتعبئته من أجل التخلص من المخاطر وتحفيز الائتمانات المصرفية والاستثمارات الخاصة، مصحوبة بالمساعدة التقنية في النظم الزراعية والغذائية.

والهدف من هذه الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى هو تسليط الضوء على القضايا والفرص الرئيسية التي ينطوي عليها تعزيز الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية وتيسير تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالتمويل العام والخاص والاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية؛ والتماس التوجيهات من الأعضاء بشأن المجالات التي قد تتطلب شراكات وعمليات تعاون من أجل زيادة الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

البريد الإلكتروني: ARC-Secretariat@fao.org

أولاً - معلومات أساسية

- 1- يشير التحوّل الريفي إلى العمليات التي تتحوّل من خلالها الاقتصادات وسبل العيش الريفية من حالة للإنتاج الموجّه أساسًا نحو الكفاف والدخل المنخفض إلى أنشطة اقتصادية أكثر إنتاجية وتنوعًا تندمج في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية. وإن عملية التحوّل هذه طويلة الأجل ومتعددة الأبعاد، وتنطوي على تغيير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمناطق الريفية.
- 2- وعادةً ما تكون هذه العملية جزءًا من عملية أوسع نطاقًا للتحوّل الهيكلي، وهي نتيجة لما يلي: (1) زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين من خلال عملية التكتيف والتخصّص؛ (2) وانخفاض حصة الإنتاج الزراعي وحصة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي؛ (3) وتزايد أهمية الأنشطة غير الزراعية في سبل العيش الريفية. وتتطلّب مشاركة واستثمارات طويلة الأجل عبر قطاعات متعددة لتحقيق نتائج دائمة، بما في ذلك تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر.
- 3- ومن الناحية التاريخية، أدى التحوّل الريفي إلى نمو اقتصادي سريع وانخفاض الفقر بشكل كبير وتحسين الرفاهية ومستويات المعيشة على المستوى العالمي. ولكن هذا التحوّل يمكن أن يولّد عوامل خارجية سلبية لها تكاليف باهظة بالنسبة إلى المجتمع (على سبيل المثال من حيث الاحترار العالمي وتغيّر المناخ). وعلاوة على ذلك، فإن ثمار عمليات التحوّل هذه موزّعة توزيعًا غير متكافئ وأدت إلى تهميش وإضعاف فئات متعددة داخل المجتمع العالمي. ونظرًا إلى الدور المهم الذي تضطلع به الزراعة في سبل العيش الريفية، فإن تحقيق نمو الإنتاجية الزراعية والتحوّل الأوسع نطاقًا للنظم الزراعية والغذائية، من المسار الحالي غير المستدام إلى مسار أكثر استدامة وقدرة على الصمود ضروري لتحقيق تحوّل ريفي شامل. ويؤدي نمو الإنتاجية الشامل في الزراعة إلى آثار مضاعفة على العمالة والدخل في الاقتصاد الريفي والاقتصاد العام من خلال إقامة روابط أمامية وخلفية واسعة النطاق مع بقية الاقتصاد.
- 4- ولتحقيق النمو المطلوب في الإنتاجية الزراعية، ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمارات لتغيير الحالة الراهنة لإنتاج الأغذية في القارة. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعتمد 97 في المائة من الإنتاج الأساسي على مياه الأمطار¹ على الرغم من أن القارة تتمتع بموارد مائية جيدة. وفي عام 2018، كان لدى أفريقيا، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أصغر مساحة مجهزة للري تمثل 3 في المائة فقط من الأراضي المروية في العالم². ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى تخصيص استثمارات إضافية في إدارة المياه الزراعية، نظرًا إلى أنه من شأنها أن تحقق أرباحًا كبيرة وأن تساهم في تحويل النظم الزراعية والغذائية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وضمان الإدماج في عمليات التحوّل الريفي.
- 5- وشدّد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 على الحاجة إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر قدرة على الصمود، واعتماد نهج شامل لتحويل الفضاء الريفي. ويتطلّب هذا النهج إيلاء اهتمام كبير لتنوّع سياقات سكان الريف وظروفهم ومواطن ضعفهم وفرصهم. ويعيش السواد الأعظم من فقراء أفريقيا في المناطق الريفية في البلدان التي هي في المراحل الأولى من التحوّل الهيكلي، وكما أشرنا سابقًا، يعتمد هؤلاء الناس على الزراعة البعلية في جزء كبير من غذائهم وسبل عيشهم. وبالتالي، فإن التحوّل الكلي للنظم الزراعية والغذائية، وفي الوقت ذاته في المناطق الريفية، أمر

1 FAO. 2022. The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture – Systems at breaking point. Main report. Rome.
<https://doi.org/10.4060/cb9910en>

2 نفس المرجع.

مهم للتأثير بشكل إيجابي على سبل عيش سكان الريف في أفريقيا، الذين من المتوقع أن يستمر عددهم في التزايد خلال العقود القليلة المقبلة، مع دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل.

6- وأعاقت عدة عوامل عمليات التحوّل المطلوبة. وسيساعد فهم للاتجاهات الكبرى التي تحدّد التحوّل الريفي على تحديد فرص معالجة العقبات التي تعيق إيجاد نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود وتحقيق التحوّل الريفي الشامل. ومن بين الاتجاهات الكبرى التي تؤثر على الاقتصادات الريفية في أفريقيا ما يلي:

- (أ) النمو السكاني المستمر والسريع وتضخم أعداد الشباب، وهو ما يتطلب تحوّلًا إلى الاستخدام المكثف للموارد وموًا إنتاجيًا أسرع لتغذية هذا العدد المتزايد من السكان وخلق فرص عمل للشباب؛
- (ب) ويؤدي تزايد عدد السكان، إلى جانب نمو الدخل والتوسّع الحضري، إلى زيادة الطلب على الأغذية والاعتماد على الواردات الغذائية. وسيكون إدماج صغار المزارعين الأفارقة والشباب الريفيين ذوي المهارات المتدنية في سلاسل الإمدادات المحلية والعالمية وسيلة شاملة لتلبية هذا الطلب، وتجنّب الاعتماد على الواردات الغذائية التي تعوق نمو الوظائف المحلية؛
- (ج) وسيؤدي نمو الدخل، وما يرتبط به من نمو الطبقة المتوسطة في أفريقيا، إلى تحوّل سريع في القوى العاملة من الزراعة إلى الوظائف خارج المزرعة. ومن المتوقع أيضًا أن تحدث تغييرات في الأنماط الغذائية نتيجة لارتفاع الأجور - من الأغذية الأساسية إلى الأغذية الغنية بالبروتين والمجهزة. وسيطلب ذلك زيادة الاستثمارات في قطاعات الإنتاج والتجهيز في سلاسل القيمة الزراعية؛
- (د) وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تحوّل القوة العاملة إلى وظائف غير زراعية إلى التعجيل بحدوث الظاهرة الملحوظة المتمثلة في تقدّم سكان المزارع في السنّ. وهذا يطرح تحديات أمام اعتماد تكنولوجيات وممارسات جديدة مستدامة لضمان الأمن الغذائي المستدام؛
- (هـ) وإنّ تزايد تجزؤ حيازات الأراضي بسبب الضغوط السكانية ومحدودية توافر الموارد الطبيعية يجعل من الصعب تحقيق نمو سريع في الإنتاجية، يرتبط بتدهور الأراضي على نطاق واسع، مما يؤدي إلى الركود والفقر.
- (و) وتؤدي آثار تعيّر المناخ والتهديدات البيئية الأخرى إلى تفاقم عدد من مواطن الضعف الأساسية في النظم الزراعية والغذائية الأفريقية، وستطلب تكييفًا مستدامًا للزراعة والنظم الزراعية والغذائية؛
- (ز) وثمة اتجاه هام يتعلق بالاعتماد السريع للهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، مما عجلّ بنشر الخدمات الزراعية للمزارعين. ويلزم مواصلة ابتكار ونشر التكنولوجيات الرقمية التي يفضّلها الشباب والموارد الأخرى القائمة على المعلومات لاجتذاب المزيد من الشباب إلى هذا القطاع.

7- ونتيجة لذلك، من الواضح أن تحويل النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا يتطلب زيادة مستويات التمويل للاستثمارات العامة والخاصة المحددة الأهداف. ولإيجاد نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود وتحقيق تحوّل ريفي شامل، هناك حاجة إلى إتاحة مجموعة من متطلبات الاستدامة للاستثمارات العامة والخاصة، والتي من شأنها أن تكون مدفوعة بزيادة فرص الاستثمار بطريقة تتغلب على المفاضلات التقليدية بين الربحية والاستدامة الاجتماعية والبيئية، وبدلاً من ذلك توليد كليهما. ويتطلب هذا النهج اتخاذ إجراءات منسّقة عبر مجموعة من مجالات السياسات واستثمارات ضخمة، من الممولين من القطاعين العام والخاص. وفي سياق الاستثمار المحدود من جانب الحكومات ومجموعة ضيقة من

المنتجات والخدمات المالية للنظم الزراعية والغذائية في أفريقيا، من الضروري تحديد وطرح مجموعة من نُهج التمويل المبتكرة التي تعالج القيود المتعلقة بالعرض والطلب على حد سواء.

8- ومن المسلم به أن النظم الزراعية والغذائية الأفريقية تواجه فجوة في التمويل والاستثمار. ويتسبب هذا في ضعف أداء النظم الزراعية والغذائية، مما يؤدي إلى زيادة استبعاد الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، ويلحق أضراراً بالبيئة. وتختلف تقديرات الفجوة بين الطلب على التمويل في النظم الزراعية والغذائية، وخاصة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاستثمارات الفعلية التي تحدث. ويظهر أحد التقديرات³ أن فجوة التمويل الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبلغ 180 مليار دولار أمريكي سنوياً. ومن أصل هذه الفجوة التمويلية الإجمالية، تخص نسبة 65 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 35 في المائة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها احتياجات اقتراض تتراوح من 25 000 دولار أمريكي إلى 1.5 ملايين دولار أمريكي. ويضع تقدير آخر⁴ لأهداف الاستثمارات على المستوى القطري المطلوبة لتحقيق تحوّل النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا الفجوة عند 76.8 مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يترجم إلى حوالي 400 مليون دولار أمريكي سنوياً لكل بلد، ويشير تقدير آخر⁵ يضيّق نطاق التمويل للقضاء على الجوع ومضاعفة دخل صغار المزارعين، إلى فجوة تمويل تبلغ حوالي 33 مليار دولار أمريكي سنوياً (14 مليار دولار أمريكي من المانحين و19 مليار دولار أمريكي من الحكومات الوطنية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) في الإنفاق الإضافي، بحوالي 21 مليار دولار أمريكي ضرورية لأفريقيا.

9- وبينما تتباين هذه التقديرات، فإن ما لا شك فيه هو أن هناك فجوة تمويلية هائلة لتحويل النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا. وتُترجم هذه الفجوة الضخمة في التمويل والاستثمار إلى عقبة هيكلية رئيسية أمام نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود وشاملة في نهاية المطاف في أفريقيا، من خلال الوصول المحدود إلى الموارد المالية من جانب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب وغيرهم من الفاعلين المهمشين. وهذا يحدّ من قدرتهم على الاستثمار في ممارسات أكثر استدامة وقدرة على الصمود وكذلك بناء سلاسل قيمة غذائية وزراعية لها مقومات القدرة على البقاء.

10- وقد تفاقمت الفجوة التمويلية التاريخية للنظم الزراعية والغذائية الأفريقية في الآونة الأخيرة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي⁶، تكبّدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أضراراً كبيرة جراء ضغط التمويل. فقد عرف الدين العام والتضخم مستويات لم نشهدها منذ عقود. وتم تقييم أكثر من نصف البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من قبل صندوق النقد الدولي على أنها معرضة لخطر كبير أو تعاني بالفعل من ضائقة الديون اعتباراً من عام 2022⁷. وأدت آثار مجموعات الصدمات الأخيرة (بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا والظواهر الجوية المتكررة بشكل متزايد) وتأثيرها على اقتصادات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تكثيف التحديات الاقتصادية

ACELI Africa 2023. *Bridging the Financing Gap: Unlocking the Impact Potential of Agricultural SMEs in Africa*.³

Omamo, S and Mills, A (2022) *Investment Targets for Food System Transformation in Africa*. New Growth International Technical Note.⁴

Laborde, D., Parent, M., & Smaller, C. (2020). *Ending Hunger, Increasing Incomes, and Protecting the Climate: What would it cost donors?* Ceres2030. International Institute for Sustainable Development (IISD) and International Food Policy Research Institute (IFPRI)

IMF (2023) *Regional Economic Outlook. Sub-Saharan Africa. The big funding squeeze*.⁶

IMF (<https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf>)⁷

والاجتماعية الطويلة الأمد وتفاقم مواطن الضعف المالية وتضييق الحيز المالي للحكومات⁸ لدعم تمويل التحويلات في النظم الزراعية والغذائية.

11- وفي ما يخص القطاع الخاص، تتمثل إحدى العقبات التي تعوق الاستثمارات في الصعوبة التي تواجهها الأعمال التجارية الزراعية في جذب الاستثمارات. وتتفاقم القيود على مستوى الطلب بفعل ضيق نطاق المنتجات والخدمات المالية للأعمال التجارية الزراعية. ومن ثم، ففي سياق المخاطر الاستثمارية العالية، الناشئة عن ارتفاع المخاطر البيئية والإنتاجية ومخاطر السوق، غالبًا ما تفتقر الجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية الزراعية، ولا سيما المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى الأدوات المناسبة لتغطية المخاطر والحصول على قروض.

12- ولذلك، ثمة حاجة إلى أدوات مالية مبتكرة تتسم بالمرونة والتأني والحد من المخاطر، إلى جانب آليات مصاحبة تكفل عمل هذه الأدوات على معالجة إخفاقات السوق والمخاطر التي تعوق الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي.

13- وهناك فرص للتصدي لتحديات التمويل. وبالتالي، يجب أن يستند تيسير زيادة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل نظم غذائية وزراعية أكثر قدرة على الصمود وتحوّل ريفي شامل في أفريقيا إلى عدة تدخلات مترابطة، بما في ذلك إصلاح السياسات التي تسترشد بمنظورات القطاع الخاص بشأن تمويل النظم الزراعية والغذائية، والتي يمكن أن تزيد العقبات الرئيسية أمام زيادة الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية، إلى جانب مجموعة من الأدوات والآليات والتسهيلات لجعل الاستثمارات أكثر جاذبية وأقل خطورة.

14- وتستند بعض التجارب الحديثة في مجال تيسير الاستثمارات العامة والخاصة، التي يمكن أن تسهم في النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود والتحوّل الريفي الشامل، إلى توافر البيانات بشكل متزايد أكبر. وفي الماضي، كانت البيانات المحدودة عن اقتصاديات تمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم تجعل من الصعب تحديد المجالات التي كانت فيها الاستثمارات مطلوبة وكيفية تصميمها بحيث تكون شاملة. ولكن بفضل تحليلات المعلومات والتكنولوجيات الرقمية، تم تصميم تسهيلات لحوافز السوق بشكل متزايد لتعبئة الأموال لإقراض المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا من خلال مواءمة العرض والطلب على رأس المال. ويمكن أن توفر هذه التسهيلات أدوات من قبيل: (1) تغطية الخسارة الأولى في الحافطة، وتخفيف المقرضين على تقديم المزيد من القروض التي تفي بمعايير القدرة على الصمود والإدماج وتهدف إلى استيعاب المخاطر الإضافية الناجمة عن خدمة المقرضين المهمشين؛ (2) وتقديم حوافز إلى المقرضين لتعويضهم عن انخفاض الإيرادات وارتفاع تكاليف التشغيل من أجل تقديم قروض أصغر إلى المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا يمكنها الحصول على التمويل لولا ذلك.

15- وتتيح نماذج التمويل المختلط فرصة أخرى لمواجهة تحديات التمويل. ويشير التمويل المختلط إلى استخدام التمويل من المصادر الخيرية أو العامة لجذب استثمارات القطاع الخاص كآلية للتخلص من المخاطر أو تقاسم المخاطر. وسيكون من المهم استخدام أدوات تمويل مختلطة مختلفة للتخفيف من حدة المخاطر والاستثمارات المؤثرة بهدف إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي وقابل للقياس إلى جانب تحقيق عائد مالي. ويمكن استخدام الأموال من المنظمات

⁸ IMF (<https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/09/26/cf-how-to-avoid-a-debt-crisis-in-sub-saharan-africa#:~:text=Adopting%20a%20medium%20term%20fiscal,key%20to%20avoiding%20such%20pitfalls>)

يشير صندوق النقد الدولي إلى تضاعف متوسط نسبة الديون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال عقد واحد فقط، حيث انتقلت من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013 إلى ما يقرب من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. كما أصبح سداد هذا الدين أكثر تكلفة، حيث زادت نسبة مدفوعات الفائدة إلى الإيرادات بأكثر من الضعف منذ أوائل عام 2010.

العامة أو الخيرية لتوفير رأس مال ميسر، أو لخفض التكلفة الإجمالية لرأس المال أو لتوفير مستوى إضافي من الحماية للمستثمرين من القطاع الخاص. ويمكن أيضاً استخدام هذا التمويل لتوفير الضمانات أو التأمين ضد المخاطر، فضلاً عن تسهيلات المساعدة التقنية الممولة من المنح لتعزيز الجدوى التجارية والأثر الإنمائي. ووفقاً للمؤسسة "Convergence – Blending Global Finance"،⁹ فإن حوالي 47 في المائة من جميع المعاملات المالية المختلطة تستهدف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يمثل القطاع الزراعي حوالي 21 في المائة من هذه المعاملات. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الأكثر استهدافاً في معاملات التمويل المختلط، حيث أجريت 48 في المائة من معاملات التمويل المختلط بين عامي 2020 و 2022.¹⁰

16- وتعد قنوات التمويل الخاص بالمناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف والتمويل الثنائي، مصادر مهمة للأموال التي يمكن أن تدعم البلدان الأفريقية لإطلاق إمكانات نموها وتعزيز العمل المناخي من أجل نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة. ويمكن أن يوفر التمويل المتعلق بالمناخ الموارد اللازمة للربط بين التمويل العام والخاص والتمويل الميسر لرفع الاستثمار وسدّ الفجوة بين الموارد والاحتياجات اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية.

17- وفي الختام، تواجه أفريقيا تحديات متعددة في جهودها الرامية إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق التحوّل الريفي الشامل. ولن تكون مصادر التمويل العامة من الحكومات والجهات المانحة كافية لسدّ فجوة التمويل اللازم لهذا التحوّل. وسيطلب ذلك اتخاذ إجراءين رئيسيين:

- (أ) زيادة التمويل الرأسمالي/الاستثماري من القطاع الخاص (مثلاً المصارف التجارية والأسهم الخاصة وصناديق رأس المال الاستثماري) والصناديق الأخرى؛
- (ب) وتحسين نوعية الاستثمارات العامة والخاصة (سيطلب ذلك تحسين المشورة التجارية/المالية أو المساعدة التقنية).

18- وتعمل المنظمة على دعم الحكومات من أجل: (1) تبادل الأدلة بشأن التحوّل الهيكلي والريفي الذي حدث في الإقليم على مدى العقود الماضية، والعوامل التي تدفع هذه العملية؛ (2) وتقييم مدى توزيع منافع عملية النمو في المناطق الريفية، ولا سيما بالنسبة إلى صغار المنتجين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب؛ (3) وتقييم استجابات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرون الحكوميون والمستثمرون من القطاع الخاص، لآثار تغيّر المناخ وكيفية إدارة مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة للآثار الضارة لتغيّر المناخ ومواجهتها أو الاستفادة من فرص العمل المناخي الناشئة؛ (4) وتحديد الفرص والقيود بالنسبة إلى الاستثمارات العامة والخاصة والمختلطة ذات الأولوية، والتخطيط الاستراتيجي والتدخلات السياسية التي يمكن أن تعزز التحوّل الريفي بطرق شاملة وتجعل النظم الزراعية والغذائية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ من خلال جملة أمور منها إدارة المياه المخصصة للزراعة.

⁹ <https://www.convergence.finance/blended-finance>

¹⁰ Convergence – Blending Global Finance (2023). *The State of Blended Finance 2023*. Climate Edition. Convergence Report

ثانيًا - أهداف الجلسة

19- ستوفر الدورة منبرًا للأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لمناقشة أمثلة ملموسة للتدابير أو أفضل الممارسات التي تستخدمها البلدان الأفريقية لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في النظم الزراعية والغذائية فيها. كما ستجمع اقتراحات من أجل تعزيز الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية وتعزيز التحوّل الريفي الشامل.

ثالثًا - النتائج المتوقعة

20- بلورة فهم مشترك للقضايا والفرص الرئيسية التي ينطوي عليها تعزيز الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية الأفريقية.

21- وبلورة فهم مشترك لأفضل ممارسات الأعضاء بشأن أشكال التمويل والاستثمارات العامة والخاصة في النظم الزراعية والغذائية.

22- وتوفير توجيهات لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تشجيع إصلاحات السياسات من أجل زيادة الاستثمار والتحوّل الريفي الشامل.

رابعًا - الجمهور المستهدف/المشاركون

23- سيشمل الجمهور المستهدف الوزراء والاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والمنظمات الدولية والخبراء الوطنيين والدوليين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من المشاركين المدعوين.

خامسًا - جدول الأعمال

مقدمة	ميسر الجلسة:	5 دقائق
عرض: "لمحة عامة عن التحديات والفرص المتاحة لتحسين استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود وتحوّل ريفي شامل"	منظمة الأغذية والزراعة	10 دقائق
حلقة نقاش	الوزراء ممثلو القطاع الخاص الشركاء	30 دقيقة
جولة من الأسئلة والأجوبة	الأعضاء والمشاركون	40 دقيقة
خلاصة وملاحظات ختامية	ميسر الجلسة	5 دقائق